



## الانتقالي يواجه أزمات تردّي الخدمات بخطط سريعة

# سياسيون: شرعية الإخوان تحاول إثارة غضب أبناء الجنوب وإشغالهم بقضايا فرعية

"الأمناء" قسم التقارير:

تبذل قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة الرئيس القائد عيروس قاسم الزبيدي، جهوداً جبارة لانتشال العاصمة الجنوبية عدن من وضعها المزري.

وركزت الاجتماعات الأخيرة للمجلس الانتقالي الجنوبي على مجابهة أزمات تردّي الخدمات ووضع خطط سريعة لمعالجة أزمات الكهرباء والمياه والمشتقات البترولية، مع استتار حرب الخدمات التي تشنها الشرعية الإخوانية ضد أبناء الجنوب، بما يؤكد إدراكه بأن توفير الخدمات العامة للمواطنين لا يقل أهمية عن

تحسين جبهات الجنوب عسكرياً لصد أي اعتداءات إرهابية.

ويؤكد سياسيون، ومراقبون أن "الشرعية اليمنية، التي يسيطر عليها حزب الإصلاح الإخواني، تعول على إثارة غضب أبناء الجنوب وشغلهم في قضايا فرعية بعيداً عن الهدف الرئيسي الذي يتمثل في استعادة دولتهم الجنوبية كاملة السيادة على حدود ما قبل ٢١ مايو / أيار ١٩٩٠م". وأشاروا، في تصريحات خاصة لـ"الأمناء"، إلى أن "الشرعية الإخوانية تعمل على خلط الأوراق عبر تحميل المجلس الانتقالي الجنوبي مسؤولية هذا التردّي، في حين أنها تستحوذ على سلطة اتخاذ القرار

داخل المؤسسات الخدمية، وترفض تمكين الانتقالي الجنوبي من الإدارات المحلية التي تتحكم في بوصلة جودة الخدمات المقدمة".

وتابعوا: "تحاول الشرعية الإخوانية الضغط على الجنوب من أجل تفكيك اتفاق الرياض والتراجع عما ترتب عليه من أوضاع سياسية وعسكرية من خلال تشكيل حكومة المناصفة أو سحب مليشياتها من أبين وشبوة ووادي حضرموت والمهرة، وبالتالي فإنها تجد السبيل الأمثل عبر خلق حالة من الفوضى في الجنوب تبرهن من خلالها على فشل الاتفاق في تحقيق أهدافه، في حين أن تجميدها عمل الحكومة يعد سبباً

رئيسياً في حالة التردّي التي أصبحت مهمينة على احتياجات أبناء الجنوب اليومية".

وأكملوا: "فشلت الشرعية الإخوانية في بعثرة أوراق اتفاق الرياض من خلال حشودها العسكرية التي تزج بها إلى الجنوب بين الحين والآخر ولم تحقق اختراقاً يذكر في جبهة أبين وظلت العاصمة الجنوبية عدن بعيدة المنال عن مليشياتها الإرهابية، ما يجعلها ترمي بثقلها نحو خلخلة أركان السلطة المحلية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وينعكس ذلك مباشرة على الخدمات العامة تحديداً في فصل الصيف الذي تتزايد فيه ساعات انقطاع التيار

الكهربائي".

واختتموا أحاديثهم لـ"الأمناء" بالقول: "حروب الخدمات تُعد بمثابة الحرب الوحيدة التي تجيدها الشرعية الإخوانية، وتنجح من خلالها في معاقبة أبناء الجنوب الذين يرفضون أن يكونوا بيئة حاضنة لممارساتها الاحتلالية في محافظات الجنوب المحررة، الأمر الذي يجعل التعامل مع الأزمات اليومية أولوية قصوى للمجلس الانتقالي الجنوبي الذي يدرك بأن ما يتعرض له الجنوب في الوقت الحالي نتيجة خطط مدروسة وليس مجرد أزمات مؤقتة من الممكن حلها بسهولة".

## مدير شرطة العاصمة عدن اللواء الركن مطهر علي ناجي:

# حملة منع السلاح وإطلاق النار والسيارات غير المرخصة ستستمر بقوة

الجميع بهذا الشأن". داعياً كل النقاط بالأجهزة الأمنية والعسكرية أن يتعاملوا مع هذه الحملة بمستوى أخلاقي رفيع، محذراً إياهم من ابتزاز المواطنين والتعامل في سلوك غير أخلاقي وستعمل إدارة الأمن واللجنة الأمنية على محاسبة المخالفين من السيارات غير المرخصة.

وقال إن "وزارة الداخلية ستعمل مستقبلاً على تأهيل الشباب من منتسبي الداخلية والأمن للعمل بمهنية ولكن دون تدخلات سياسية".

كما نبه قادة الوحدات العسكرية في الساحل الغربي والأطعم المسلحة الداخلة إلى عدن أن تلتزم بهذه الحملة وأن لا تدخل عدن بمظاهر مسلحة إلا بعد التنسيق مع الجهات المعنية وإدارة الأمن في عدن".

وطالب حكومة المناصفة أن تكون عاملاً مساعداً لإدارة أمن عدن في تنفيذ هذا الحملة من خلال توفير الجانب المالي للمحافظة الذي سيساعد على تنفيذ الحملة وإيناع ثمارها.

وفي ختام تصريحه، طالب رجال الصحافة والإعلام أن يتفاعلوا بنشر الوعي بين المواطنين لتنفيذ الحملة، كما حث أئمة المساجد أن يتفاعلوا بنشر الوعي بين الناس في خطب الجمعة للدعوة لتنفيذ هذه الحملة ومن مخاطر حمل السلاح وإطلاق النار في الأعراس ومن مخاطر انتشار وتعاطي المخدرات الذي سيدمر المجتمع.



والاستراتيجية بين شرق العالم وغربه، وعدن هي مدينة التنوع الثقافي والفكري والتسامح الديني". ودعا مدير أمن العاصمة عدن "الأخوة في جمارك عدن أن يشدوا العزم في جمركة السيارات غير المجرمة حتى يتم ترقيمها وهذا الأمر سيكون له مردود إيجابي في دخل الإيراد العاصمة عدن من المبالغ الخاصة بترقيم السيارات".

ولفت إلى أن "هناك توجهات من الأخ أحمد للمس محافظ العاصمة بالتشديد في ضبط السيارات غير المرخصة وأن الحملة ستستمر بشكل قوي في كل النقاط وسيتم إشعار

هناك ظواهر

دخيلة على عدن وحضارتها

وثقافتها وتقاليدها

وعاداتها

وزارة الداخلية

ستؤهل

منتسبي الداخلية والأمن

للعمل بمهنية ودون

تدخلات سياسية

"قرار منع حمل السلاح يشمل حتى السلاح المرخص به وإذا لم يكن مرخصاً به من إدارة أمن عدن أو ليس به ترخيص من الدعم والإسناد فقط، ويتم تجديد الترخيص عبرهما"، داعياً كافة الضباط والأفراد وضباط الجيش والأحزمة الأمنية لترك أسلحتهم التي يحملونها في منازلهم بعد انتهاء الدوام في وحداتهم العسكرية والأمنية وأن يكونوا هم القدوة والنموذج الأمثل في تنفيذ هذا الحملة الأمنية والوطنية. ونبه في سياق حديثه إلى أن الأسلحة التي لا توجد فيها تراخيص سيتم إتلافها أو سيتم اتخاذ قرارا بمصادرتها والاستفادة منها في

عدن "الأمناء" أحمد العقربي -

قيصرياسين:

شدد اللواء الركن مطهر علي ناجي، مدير شرطة العاصمة عدن، على ضرورة تكيف حملة التوعية الأمنية للمواطنين بمنع حمل السلاح والذين يدخلون العاصمة عدن والنازحين إليها، والتي تم تدشينها في السادس من يونيو ٢٠٢١م تمهيداً لتنفيذ حملة ضبط السلاح في العاصمة عدن وترقيم المركبات والسيارات غير المرخصة الداخلة إلى العاصمة عدن والقادمة من المحافظات الأخرى ومنع إطلاق النار في الأعراس أو إطلاق النار في الهواء حفاظاً على أرواح البشر، من أجل تثبيت الأمن والسكينة العامة والسلام الاجتماعي وتنفيذاً لتوجيهات الأخ أحمد حامد للمس محافظ العاصمة عدن ورئيس اللجنة الأمنية لتنفيذ هذا الحملة حتى الخامس عشر من يونيو الحالي ٢٠٢١م.

وأضاف مطهر، في تصريح لوسائل الإعلام: "هذه الحملة أتت بعد دراسة عميقة لتفشي ظاهرة حمل السلاح وسياسة السيارات والمركبات غير المرخصة وتفشي ظاهرة إطلاق النار في الأعراس". وأضاف تلك الظواهر بأنها ظواهر دخيلة على عدن وحضارتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها.

وأوضح اللواء الركن مطهر أن